

الجمهورية التونسية



كلمة عناية السيد سمير الطيب،

وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

رئيس الوفد التونسي في المؤتمر 23 للأطراف في
الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

بون - ألمانيا، 15 - 16 نوفمبر 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- عناية السيد Frank Bainimarama، الوزير الأول لجمهورية جزر فيجي،
رئيس الدورة 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية،
- عناية السيد Frank-Walter Steinmeier، رئيس جمهورية ألمانيا
الفيدرالية،

- عناية السيد António Guterres الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،
- عناية السيد Miroslav Lajčák رئيس الدورة 72 للجمعية العامة لمنظمة الأمم
المتحدة،

- عناية السيدة باتريسيا أسبينوزا الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة حول
التغيرات المناخية،

حضرات السيدات والسادة،

أود في مستهل كلمتي هذه أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير لحكومة جمهورية جزر فيجي لتفضلها بترأس أشغال المؤتمر 23 للأطراف في الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية والحكومة الفيدرالية الألمانية لما لقيته والوفد المرافق لي من تسهيلات وحفاوة استقبال.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس، وبالرغم من التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تشهدها منذ جانفي 2011، وما تتطلبه هذه المرحلة الانتقالية الهامة في تاريخنا من عمل دؤوب ومتواصل من أجل تركيز رؤية جديدة للحكومة، ترسخ مبادئ الديمقراطية التشاركية وتساهم في تركيز منوال تنموي أكثر استدامة يشجع على الاستثمار والمبادرة الفردية ويمكن من خلق

مواطن الشغل ويعزز التنمية المحلية بالجهات ويدعم مقومات الأمن والسلم الاجتماعي، أولت أهمية كبرى للرهانات المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وقد تجسم التزامنا بقضايا المناخ، من خلال المصادقة على اتفاق باريس، بموجب القانون المؤرخ في 31 أكتوبر 2016 إضافة إلى إعداد مساهماتنا المحددة وطنيا NDC والتي تضمنت أهدافا طموحة في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع تداعيات تغير المناخ وتحديد لحاجياتنا الوطنية، في مجال تطوير التكنولوجيات ودعم القدرات وتمويل البرامج والمشاريع، لتفعيل هذه المساهمات.

وقد جاءت هذه المصادقة دليلا واضحا على أن التنمية المستدامة، المبنية على ترسيخ أنشطة اقتصادية تحترم البيئة وتساهم في تخفيض مستوى الانبعاثات الغازية وتؤسس لمنوال تنموي يعزز قدرة المنظومات الطبيعية والمجالات الاقتصادية على التأقلم مع تداعيات تغير المناخ كما هو مدرج بالفصل الثاني من اتفاق باريس، لا يمثل فحسب، التزاما وطنيا بموجب هذا الاتفاق، بل هو كذلك خيار سياسي استراتيجي وطني من شأنه ضمان احترام الطبيعة والبيئة والتأسيس لرؤية أكثر نجاعة واستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس.

حضرات السيدات والسادة،

اعتبارا لما يمثله الارتفاع غير المسبوق لمستوى الانبعاثات، والذي فاق 40 % مقارنة بمستواها خلال القرن الثامن عشر، من تهديد جدي للحياة والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية،

وعملا على المساهمة الفاعلة في الجهود الدولية للتقليص من الانبعاثات بما يمكن من تحديد معدل ارتفاع درجة الحرارة بـ 2 درجة مئوية في أفق سنة 2100، ومواصلة الجهود لبلوغ حد أقصى لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، فقد حددت تونس أهدافا كبرى للتقليص من الانبعاثات بنسبة تبلغ 41 % من كثافة الكربون في أفق سنة 2030 مقارنة بمستواها سنة 2010.

وشملت هذه التخفيضات خاصة مجال الطاقات والمتجددة والنجاعة الطاقية والفلاحة والغابات، والأساليب الصناعية ومعالجة النفايات.

وقد تم تحديد هذه المجالات باعتماد حجم الإمكانيات المتاحة لتخفيض الانبعاثات، مع مراعاة أولوياتنا الوطنية في مجال التنمية.

وتشمل أهم الأهداف الوطنية في مجال الطاقة، التخفيض من الطلب على الطاقات الأحفورية إلى حدود 30 % في أفق سنة 2030، والرفع من نسبة الطاقات البديلة والمتجددة إلى حدود 30 % خلال نفس الفترة.

كما شرعت تونس، منذ مصادقتها على اتفاق باريس حول المناخ، في توفير آليات الدعم والمساندة، الكفيلة بتفعيل هذه المساهمات.

وقد تجلّى هذا التمشي من خلال مصادقة الحكومة التونسية على سياسة "الطاقة 2030"، وإقرار صندوق خاص للتحويل الطاقوي خلال سنة 2017 بهدف دعم الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج الوطنية في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس، وعلى غرار عديد الدول النامية والدول الأقل نمواً، وخاصة بالمنطقة الإفريقية وجنوب المتوسط، تعد شديدة الحساسية لتداعيات تغير المناخ، وذلك نظراً لاعتماد نموها الاقتصادي بدرجة عالية على استغلال الموارد والمنظومات الطبيعية، من ناحية، وضعف قدرة المتساكنين المحليين بعدد المناطق التونسية على التأقلم مع انعكاسات هذه الظاهرة، من ناحية أخرى.

ولهذا الغرض، تم ضمن مساهماتنا المحددة وطنياً تحديد أهم المنظومات والقطاعات الاقتصادية الأكثر هشاشة لتغير المناخ.

كما يتم حالياً العمل على الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية بتونس للفترة 2016-2020، والذي اعتمد مقاربة تشاركية ترسخ التمييز الإيجابي بين الجهات وتراعي قدراتها وإمكانياتها على التأقلم مع الرهانات المناخية.

وقد عملنا ضمن مخطط التنمية الحالي على ترسيخ مبدأ النجاعة والعدالة والإستدامة، قصد التأسيس لبنية أساسية جهوية تعزز الجاذبية الاقتصادية لمختلف الجهات وتساهم في

جلب الاستثمار الداخلي والخارجي خاصة في المجالات الاستراتيجية ذات القدرة التشغيلية العالية.

كما خصصنا محورا خاصا ضمن مخطط التنمية لتعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر الذي يحافظ على استدامة المنظومات الطبيعية والأنشطة الاقتصادية ويضمن تأقلم مواردنا الطبيعية، خاصة من المياه والتربة والسواحل، مع التهديدات الجدية لتغير المناخ ويساهم في ضمان تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

حضرات السيدات والسادة،

إن التداعيات المتزايدة لتغير المناخ وانعكاساته المتنامية على الدول النامية بصفة خاصة، يدعوننا أكثر من وقت مضى إلى الالتزام الجماعي بالمساهمة الفاعلة في تفعيل اتفاق باريس حول المناخ، وذلك من خلال الرفع من مستوى الطموح للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة بما يتناغم مع أهداف اتفاق باريس حول المناخ، وتحمل الدول المصنعة دورا رياديا في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، واعتبارا لما يكتسيه التأقلم مع تغير المناخ من أهمية، فإن الرهانات الحالية تقتضي من جميع الدول النامية العمل على إعداد برامجها الوطنية للتأقلم مع تغير المناخ مع مزيد الحرص على وضع آليات وأطر أكثر نجاعة للشفافية والاستجابة لأولويات الدول في المجال.

كما لا يفوتني التأكيد على ضرورة العمل على دعم آليات التمويل والمساعدة لفائدة الدول النامية لمساعدتها على المساهمة الفاعلة في التقليل من انبعاثاتها الغازية، والتنفيذ الميداني لبرامجها للتأقلم مع تداعيات تغير المناخ.

وفي هذا الإطار، فإن أملي يبقى راسخا في قدرتنا جميعا على تحقيق نجاح كبير نحو تفعيل اتفاق باريس ضمن أشغال مؤتمرنا هذا، من خلال إقرار آليات وأطر وإجراءات واضحة وناجعة، في إطار احترام مبادئ الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية، وخاصة مبدأ العدالة والمسؤولية المشتركة والمتباينة والقدرات الذاتية للدول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

